العميد ركن/لطف البرطى مدير إدارة خفر السواحل قطاع خليج عدن لصحيفة(14 أكتوبر):

خفر السواحل لقطاع خليج عدن يقومون بتأمين الشريط الساحلي الممتد من المخا إلى شقرة وصولاً إلى بلحاف

خفر السواحل اليمنية،الرجال المرابطون ليل نهار على طول الشريط الساحلي لبلادنا،يحفظون مياهنا الإقليمية من كل ما يعكر صفو الأمن والاستقرار والسكينة العامة.جهود جبارة تبذل في سبيل تحقيق ذلك.

ومن أجل التعرف على مهامهم،كان لنا هذا الاستطلاع الكامل مع العميد ركن/لطف البرُطى مدير خفر السواحل لقطاع خليج عدن ومنه تعرفنا على المهام والدور الذي يضطلعون به وأشكال التطور المادي والبشري وكل ما يعتمل داخل هذه المؤسسة الهامة.. فإلى تفاصيل هذا الاستطلاع:-

استطلاع / ياسين أحمد علي الصبري -تصوير : جان عبد الحميد

بالنسبة لنا كخفر سواحل تابعة لقطاع خليج عدن نقوم بتأمين الشريط الساحلي الطويل الممتد من(المخا إلى شقرة وصولاً إلى بلحاف وهذا الشريط الساحلي الطويل يتكون من خمسة مراكز هي(المخا،ميون،خور عميرة،رأس عمران،شقرة).وهذه المراكز منها ما هو مفعل،ومنها ما هو قيد الانتهاء من البنى التحتية من(خور عميرة،رأس عمران،شقرة،عدن)وهذه المناطق الساحلية هي التي يقع على بحارها المهام الأمنية الأساسية بالنسبة لدوريات خفر السواحل التابعة لقطاع خليج عدن،وهذه الدوريات تنفذ مهامها القصيرة والمتوسطة داخل الحوض وأن قطاع خليج عدن يشرف على أربع محافظات هي(عدن،لحج،أبين،تعز)ففي تعز يوجد مركزان هما(المخا،ميون)وفي لحج يوجد مركز واحد هو(خور عميرة)وفي محافظة عدن يوجد مركز واحد هو(رأس عمران وكذلك في أبين يوجد مركز الأربع محافظات السابق ذكرها.وتقوم بمهام الدوريات كما هو مخطط لها وبحسب الاختصاصات والمهام المؤكلة إليها.

أما فيما يخص التراخيص البحرية التي تمنح للسفن،لدينا إدارة متخصصة في منح وإصدار التراخيص البحرية بمختلف أنواعها،ولمختلف أنواع السفن.وهذه الإدارة هي إدارة الأمن البحري وتنمح تراخيص للسفن سواء كانت سفن سياحية أو خاصة بالنزهة،أو بالصيد أما عن الشروط الواجب توافرها في السفينة طالبة التراخيص فهي تتركز أساسا على شروط السلامة،مثل قوارب النجاة بكامل أدواتها وصلاحياتها وكذا وسائل الاتصال الجيدة،على مستخدمي هذه السفن.

أما بالنسبة لسفن الاصطياد فيتم منحها تراخيص على أساس الالتزام الأماكن المخصصة للاصطياد. وإذا أقامت بالاصطياد في الأماكن الممنوعة،فإننا نقوم بضبطها على أساس أرتكابها مخالفات للقانون البحري.

زوارق جديدة

بالنسبة للزوارق الجديدة التي وصلتنا عددها على دفعتين، من الولايات المتحدة الأمريكية فالدفعة الأولى كانت عبارة عن مجموعة من الزوارق الصغيرة التي سبق لها الخدمة لفترات طويلة بعد ذلك وصلت إلينا دفعة من الزوارق الجديدة قوامها اثناعشر زورقاً صغيراً، ثم تلتها دفعة مكونة من أربعة زوارق متوسطة الحجم، تقوم بمهام جيدة وتنفذ أعمالها بشكل مقبول.

دورات متنوعة

وأضاف العميد ركن/ لطف البرطي - مدير خفر السواحل قائلاً: ان الدورات التي اقمناها لخفر السواحل في العام 2008م كانت عديدة ومتنوعة، وهي تأتي في إطار اهتمام القيادة السياسية وقيادة وزارة الداخلية لتطوير مهارات وقدرات خفر السواحل في الحفاظ على أمن سواحل الجمهورية بشكل عام ويتم تنفيذها بكوادر محلية وأجنبية قد وصلت في العام 2008م إلى «56» دورة مختلفة التخصصات مثل «الملاحة، الميكانيكا، قيادة الزوارق».

أما بالنسبة للكادر البشري، فنحن نفتخر بكوادرنا، ونعتز بهم خصوصاً المتواجدين في قطاع خليج عدن، فمنهم مؤهلون تأهيلاً عالياً ذلك أننا منذ إنشاء قوة خفر السواحل قمنا باختيار الكوادر الذين يمتلكون خبرات سابقة في مجال الملاحة البحرية، بمختلف تخصصاتها، كما أن بعضهم كانوا قادات التخصيصات .. ضف إلى ذلك أننا نمتلك زوارق مؤهلة تأهيلاً لابأس به من حيث الاتصالات والمعدات والتسليح، وهي بالطبع لاتضاهي ما تملكه بعض الدول، لكنها محل فخرنا واعتزازنا، بفضل التأهيل المستمر لها، وللكادر البشري العامل عليها.

التهريب آفة خطيرة

أما فيما يخص بالبضائع المهربة والقبض عليها، مما لاشك فيه أن التهريب آفة خطيرة أضرت كثيراً باقتصادنا الوطني .. ومن فهمنا لهذه الجزئية كان لزاماً علينا اليقظة لها ومحاربتها بلا هوادة، ولتنفيذ ذلك، نقوم وفقاً للخطط المعدة سلفاً بتتبع سفن التهريب التي تكون تحت نظرنا اما بسبب المعلومات السابقة عنها، وأما بحكم الخبرة التي اكتسبها كوادرنا وعند التأكد من صحة تهريبها للبضائع، نقوم في الوقت المناسب بضبطها كخطوة أولى، ثم تتم عملية استكمال إجراءات الضبط بالاشتراك مع رجال إدارة الجمارك الذين يقومون بعملية جرد محتويات السفينة، وتسليمها لإدارة الجمارك التي بدورها تتعامل مع البضائع المهربة وفقا للإجراءات القانونية فأحياناً يتم اتلاف البضاعة، وأحياناً أخرى تتم مصادرتها ليس البضائع المهربة فحسب، بل إنه يتم تسليم إدارة الجمارك السفينة أو «الزعيمة» أو القارب الذي كان يحمل بضائع مهربة وذلك التسليم يكون وفق محاضر رسمية وبعد ذلك تعامل وفق القوانين التي تسمح بمصادرتها، أو بيعها بمزاد علني.

تهريب الوقود

وأضاف العميد ركن/ لطف البرطي قائلاً: ان تهريب الوقود «الديزل» من كل سفينة أو قارب أو «زعيمة» تخرج للاصطياد سواء أكان ذلك في المياه الاقليمية أو الدولية، يسمح لها بأخذ كمية من الوقود «الديزل» بحسب ماهو محدد في الهيئة العامة للشؤون البحرية أو من المحافظة، والكمية تقدر بـ (12) برميلا من الديزل، ونحن هنا نتتبع اللوائح، ولانسمح بتجاوزها.

وتطرق إلى دور توفير الحماية للسفن العابرة إلى ميناء عدن قائلا دورنا يتركز على توفير الحماية الأمنية لتلك السفن المدنية من خلال القيام بدوريات على مدار الساعة في حوضنا المائي، أما إذا كانت السفن عسكرية فإننا نعد لها خطة أمنية فنقوم باستقبالها خارج «الغاطس»، من ثم مرافقتها إلى داخل الميناء وحراستها عند خروجها من الميناء نقوم بمرافقتها وتوفير الحماية الأمنية لها حتى وصولها خارج مياهنا الاقليمية .. وأحب هنا أن أنوه بتوعية السفن، فالسفن المدنية يمكن دخولها إلى داخل الميناء في أي وقت تشاء، كونها تتبع شركات متعارف عليها، أما بالنسبة للسفن العسكرية فلا يتم السماح بدخولها إلى الميناء، إلا من ما تم السماح لها وصدرت توجيهات عليا بذلك، وهذا نظام دولي متعارف عليه.

أما بالنسبة للنفايات الضارة بالبيئة هذه مهمة منوطة بخفر السواحل فمنع التلوث البحري في مياهنا الاقليمية جزء مهم من مهامنا، ونحن ننسق دائماً مع الهيئة العامة للشؤون البحرية، وعندما نقوم باكتشاف أي نفايات أو بقع زيوت، على الفور نقوم بعمل محاضر ضبط وإبلاغ الهيئة العامة المتسبب وهي التي تتولى محاكمته.

تحذير لجميع المواطنين

أما ما يخصى حوادث الغرق وهي من أكبر الحوادث التي يؤسف لها كونها في الغالب تقع بين مرتادي البحر لغرض الفرح والنزهة والترويج فتقلب هذا الجو الفرائحي إلى جو يخيم عليه الحزن والأسى لفقدان أعز الناس، ووفق احصائيات عام 2008م فقد بلغ عدد حالات الغرق «31» حالة، وهي حالات غرق طبيعي مشكوك فيها وحالة انتحار واحدة كان من نصيب الإناث، ثلاث حالات غرق وخمسة من الأطفال والبقية رجال.

وأجدها فرصة من خلال هذه اللقاء وعبر صحيفة 14 أكتوبر أن اجدد تحذيري لجميع المواطنين بأن عليهم أخذ أعلى درجات الحيطة والحذر عند نزولهم للسباحة أو الاصطياد في البحر، وألا يرتادوا البحر في موسم ريح الشمال التي يصادف أشهر «يونيو، يوليو، أغسطس، سبتمبر» وأحب أوضح سبب وقوع حوادث الغرق التي تعود بالدرجة الأساس إلى عدم تقيد المواطنين خصوصاً القادمين من خارج محافظة عدن، بالإرشادات واللافتات الإعلانية الموضوعة على الشواطئ التي تحدد الأماكن الخطيرة التي يحرم السباحة فيها بل أنهم في أحيان كثيرة يشتكون مع دوريات خفر السواحل عند نزولها لمنعهم من السباحة .. وهذه فرصة سانحة لاتوجه بالشكر الجزيل للاخوة في قيادة محافظة عدن والجهات المختصة في المحافظة وإدارة الأمن والمجلس المحلي على تعاونهم الدائم فيما يخص الحفاظ على سلامة وحياة المواطنين وزوار المحافظة من خلال تبنيهم وضع اللوحات الإعلانية والإرشادية وأدعو الجميع إلى اتباعها والالتزام بها حفاظاً على سلامتهم.

القراصنة يعملون وفق وتيرة منظمة

أما فيما يخص عملية القرصنة بالغة التعقيد، وساعدت على انتشارها عدم وجود دولة أو حكومة مركزية في الصومال .. وما يهمنا في هذا الموضوع أن القراصنة يعملون وفق وتيرة منظمة خارج المياه الاقليمية أي في المياه الدولية، ونحن في خفر السواحل قطاع خليج عدن، كثيراً ما نستقبل نداء استغاثة من سفن تتعرض لعملية قرصنة، ولكن لبعد المسافة نصل بعد فوات الآوان. عموماً لدينا نوع من التنسيق مع قوات التحالف، وهو تنسيق اتى بنتائج طيبة على سبيل آخر عملية كانت في أواخر العام المنصرم 2008م/ تم التنسيق مع قوات التحالف الهندية العاملة على فرقاطة قرب خليج عدن، واثمر هذا التنسيق عن قيامنا بالاشتراك معهم بالقبض على «12» قرصاناً صومالياً كانوا قد استولوا على سفينة صيد يمنية «زعيمة» واستخدموها في أعمال القرصنة للتمويه بأنها أعمال قرصنة «يمنية - صومالية»، ومن خلال التحقيق، تبين أن الصيادين اليمنيين كانوا ضحايا للقراصنة الصوماليين، وقد ضبطنا مع القراصنة الصوماليين عدداً من الأسلحة، منها «راجمات صواريخ، أر-بي-جي، وبندقيات آلية نوع كلاشيكنوف» عددها «12» قطعة مع كمية كبيرة من الذخيرة.

طبعاً العملية بدأت عندما استلمنا بلاغاً من قوات التحالف أن هناك «زعيمة» عليها «24» قرصاناً واقعة في قبضة البارجة الهندية وفي ضوء ذلك تحركنا البارجة الهندية، وتسلمناهم وأوصلناهم إلى إدارة الأمن البحري.

الصيادون ضحايا للقراصنة

أما بخصوص الصيادين اليمنيين الذين كانوا ضحايا للقراصنة الصوماليين فنحن لا نملك إلا أن نتعاطف معهم وبشكل كبير، ونعرف إنهم فقدوا سفينة «زعيمة» بكل أدواتها، وتقدر قيمتها بـ «17 - 20» مليون ريال وقد قمنا برفع رسائل إلى الجهات الرسمية، منها وزارة الثروة السمكية، وكذا الأخ محافظ عدن.

مشيراً إلى الصعوبات قائلا: الحقيقة إن هناك بعض الصعوبات يأتي على رأسها عدم استكمال البنية التحتية في القطاع بشكل عام، مثل ميون، كما ان مختلف المراكز تعمل بوتيرة متدنية، ونحن بحاجة إلى الانتهاء من بناء مركز ميون وتفعيله من خلال تجهيز الأرصفة ورفده بالزوارق.

أضف إلى ذلك أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لصحيفة (14 أكتوبر) على ملامستها وتطرقها أهم القضايا التي تهم الوطن والمواطن، وهو ما يجعلها في مقدمة الصحف.

نحن تحت قبضتهم

وبعد ان استكملنا حوارنا مع العميد ركن/ لطف البرطي واصلنا مهمتنا الصحفية التي بدأنا معه، وكان لنا النزول الميداني إلى إدارة الشرطة البحرية لإجراء هذه اللقاءات مع بعض الذين كانوا على متن السفينة اليمنية الخاصة باصطياد الأسماك وهي ما تعرف باسم «زعيمة» للتعرف على حقيقة الأمر، ومن منهم صياد ومن منهم قرصان وإليكم هذا اللقاءات.

التقينا مع الأخ الصياد/ سالم محمد عبدالوجيه قائلاً: بدأت رحلتنا البحرية بواسطة «زعيمتنا» أي سفينة الصيد في «14 نوفمبر 2008م» ومكثنا نصطاد إلى تاريخ «2 ديسمبر» حين عثر علينا القراصنة واستولوا على سفينتنا بعد اعتراضها وواجهونا بقوة السلاح، وتمكنوا من أسرنا وبقينا تحت قبضتهم إلى أن رأتنا الفرقاطة الهندية في المياه في المياه الدولية، شكت في أمرنا ولحقت بنا، والقت القبض علينا، ساعتها اختبأ القراصنة الصوماليون تحت خزانات سفيتنا، فما كان منا إلا أن أخبرنا ضباط الفرقاطة الهندية إننا صيادون يمنيون وأننا واقعون تحت سيطرة القراصنة الموجودين على متن باخرتنا، وهم من الجنسية الصومالية، ولديهم سلاح مخبأ تحت الصناديق وأرشدناهم إليه، فعثروا عليه والقوا القبض على القراصنة.

وأشار بأن معاملة الفرقاطة الهندية، كانت طيبة ممتازين ومتفاهمين لوضعنا، خصوصا بعد ما عرفوا أننا صيادون محترمون ونحن عندما قمنا برحلتنا وقد خرجنا بترخيص من الحكومة اليمنية وبعد ما شاهدوا تعاوننا معهم بإرشادهم إلى السلاح المخبأ وإلى مخبأ القراصنة الاثني عشر ونحمدالله على سلامة ارواحنا، لكننا الآن نطالب بحقوقنا، إذ أننا تعرضنا لخسائر جسيمة حيث غرقت سفينتنا التي تقدر قيمتها بحوالي «17» مليون ريال تحمل أسماكاً ومعدات بما قيمتها «3» ملايين ريال.

رواية صياوين

ونواصل لقاءنا هدا مع مالك سفينة الصيد اليمنية محمد يحي مهيوب مالك سفينة الصيد طلبنا منه أن يسرد لنا محنته ومعاناته مع القراصنة.

فقال: أنا عادة أعمل في مناطق الصيد في الحديدة أثناء المرة وهذه المرة خرجنا للاصطياد في تاريخ (14/ 11/ 2008م) من جزيرة ميون، ثم اتجهنا إلى بحر الصومال، حيث يوجد لدينا وكيل صومالي هناك وأثناء عملية الاصطياد تعرضنا لهجوم من قبل القراصنة الصوماليين الذين صعدوا على متن قارب الصيد الخاص بي كان عددهم (12) قرصانا صومالياً، وهذا وبابا بالسلاح تمكنوا بالفعل بن الاسئيلا على القارب واسرنا وقد عاينا نفساً وصحياً بسبب تماديهم علينا بالضرب والاهانات ولم نكن نتوقع عودتنا إلى ديارنا وعندما رأينا الفرقاطة الهندية في عوف البحر قمنا بالتلويح لها من دون أن يشاهدنا القراصنة فتوجهت إلينا، وصعدت قواتها على متن قاربنا وقاموا بتفتيشها فلم يجدوا أشئيا سوانا فقد استطاع القراصنة الصوماليون الاختباء تحت الخزايات والقينا نحن الخزايات على السطح وعندما لم تجد القوات الهندية أي احد قررب العودة إلى فرقاطتها فقام احد الصيادين التابعين لي بواسطة الإشارات بإبلاغ الجنود الهنود أن هناك أسلحة مخبأة في الخزانات وبالفعل تنبهت القوات الهندية إلى الاشاره وعرفوا مكان الأسلحة وعثروا عليها كذلك على القراصنة المختبئين والقوا القبض عليهم وكبلوا اياديهم وأخذونا على ظهر الفرقاطة الهندية وثم سحب القارب الخاص بي بعدان أخذ وامنه الأربعة المحركات وسحبوا القارب بقوة وسرعة عالدى إلى غرقه.

طبعاً الفرقاطه الهندية عندما علمت بأننا يمنيون اتصلت بخفر السواحل في عدن فأسرعوا الينا واستلمونا وقد أخبرهم جنود الفرقاطه بما حدث لنا وأننا نحن الذين أرشدناهم وساعدناهم في القبض على القراصنة والعثور على أسلحتهم

والآن نحن أبرياء من التهمة المنسوبة إلينا خصوصاً أن بعض وسائل الإعلام مثل قناة الجزيرة الفضائية قد أعلنت إننا قراصنة لكن الفرقاطه الهندية اثبتت غير ذلك.

استغاثة:

وأضاف صاحب زورق الصيد المنكوب قائلاً:- بما إننا منكوبون وتعرضنا للأسر الانتهاكات عديدة وغرق قاربي بسبب الفرقاطة الهندية إننا نوجه نداءا ستغاثه ونطالب وزارة الثروة السمكية وكل المسؤولين عنا في هذه البلاد بأن ينظروا إلى مالت إليه أحوالنا وأن تأخذهم الرأفة بنا ويعملوا على تعويضنا وإنصافنا حتى نستطيع إطعام أسرنا الكبيرة التي كانت معتمدة كل الاعتماد على ما يدخله هذه القارب من رزق اليمنيون أحسنوا معاملتنا.

ووصولا إلى معرفة الحقيقة كان لابد لنا من التحدث إلى أحد القراصنة الصوماليين لمعرفة الحقيقة من وجهة النظر الأخرى فاستعنا بمترجم من اللغة الصومالية إلى اللغة العربية وهو سعيد حاج محمد وسألنا أحد القراصنة فأجاب نيابة عن رفاقه القراصنة وقال.

في البداية أجب القول إننا ما كنا نتوقع أن الحكومة اليمنية تستقبلنا بهذه الطريقة فقد أحسنوا معاملتنا واستقبلونا بطريقة جيده وأشار نحن ما نهاجم السفن في الخليج عدن ولا السفن اليمنية لأنه تربطنا باليمنيين علاقات صداقة إنما نحن نصطاد السفن والبواخر الغربية لأنهم يأخذون ثروتنا السمكية ولا يريدون حل قضيتنا.

وأضاف / نحن مجموعة كبيرة من الصومال الشباب نقطن في منطقه (بوصاصو) ولنا قائد كبير ونقوم بهذه الأعمال من أجل تحقيق بعض المكتسبات فنحن نسيطر على السواحل الشمالية وأي سفينة تمر نستولي عليها ونأخذ كل ما فيها من ثم نطلب الغدية ونعطيها للناس الفقراء في الصومال كما نقوم بتصليح الطرقات وبناء المستشفيات.

ونحن نأمل من الحكومة اليمنية أن تبدل قصارى جهدها بحكم علاقة الصداقة والجوار في مسألة تعجيل الحكم حتى نتم قضاء مدة العقوبة والحكومة اليمنية تقوم بواجبها على أكمل وجه ونحن لا نخاف من العقوبة والحكم علينا لأننا نقوم بواجبنا تجاه شعبنا في الصومال خصوصاً أن الحكومة الصومالية غير قادرة على أي شي لا من جانب تحقيق الأمن والاستقرار لشعبها أو حتى توفير الغذاء الضروري والدواء لهم.

لدينا تنسيق مع قوات التحالف كانت ثماره طيبة

القرصنة البحرية قضية معقدة ونساهم في مكافحتها

(56) دورة بمختلف التخصصات نفذناها عام (2008م)

صاحب الزورق:

نحن المنكوبين نوجه نداء استغاثة لوزارة الثروة السمكية لتعويضنا

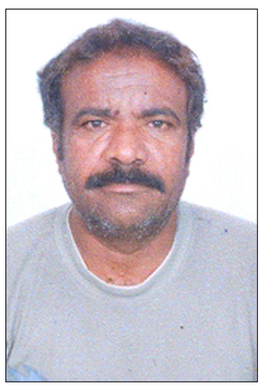

القراصنة: نحن من (بوصاصو) نأخذ الفدية ونعطيها للفقراء

الحكومة الصومالية لم توفر لنا الغذاء والدواء

أخي المواطن ..أختي المواطنة .. غزة تتعرض للعدوان ودماء أبنائها تنزف ليلاً ونهاراً فسارعوا للتبرع على الحساب الحكومي رقم (3) في كافة البنوك العاملة في اليمن وفروعها والسلطة المحلية في المحافظات والمديريات والهيئة الشعبية لنصرة الشعب الفلسطيني